

**العلاقة بين الحكومات وقوى المجتمع
المدني في ظل جائحة "كورونا" وانعكاساتها
على إدارة الأزمة**

د. مي مجيب عبد المنعم مسعد

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

ملخص

خلقت جائحة "كورونا" وضعاً اجتماعياً استثنائياً كافتحت خلاله حكومات الدول من أجل تخفيف الآثار الناجمة عنها. حيث تُظهر الأوقات الاستثنائية قدرة المجتمعات على الاستمرارية والتضامن والتماسك، كما تُظهر قدرة الحكومات على التعامل بفعالية مع الأزمات، وتعكس كذلك درجة استقرار الأنظمة السياسية، ومدى قدرتها على احترام القيم الديمقراطية.

وبصفة عامة، فإنه من المهم جدا دراسة وظيفة المجتمع المدني ومنظماتها؛ لما للمجتمع المدني من دور محوري في تخفيف حدة المشاكل المجتمعية الناتجة عن الوباء وتبديدها، وهو في الواقع دور حيوي جداً في كبح الآثار الاجتماعية التي أنتجها انتشار الفيروس.

ومن أجل اختبار قوة ومرونة منظمات المجتمع المدني في الحالات المختلفة، هناك بعض الدول التي عظمت من استغلال إمكانات المجتمع المدني، مما أثر بشكل قلص من آثار الأزمة مع زيادة الشعور بالتضامن والانتماء داخل مجتمعات تلك الدول، في حين أخفقت دول أخرى في الاعتراف بأهمية الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، حيث احتكرت الحكومات مهمة التصدي لتداعيات الأزمة من أجل الاستيلاء على مكاسب رمزية والمزيد من تركيز السلطة؛ أملاً في تركيز ثقة المواطنين في شخص أو حزب حاكم، مما ينتج تشكيل سلسلة رقابة رأسية وهرمية، بدلاً من شبكة مترابطة أفقياً من الثقة والتعاون. تحاول الدراسة استعراض طبيعة العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني في عدة دول ديمقراطية مثل المملكة المتحدة والنمسا أو استبدادية مثل المجر وتركيا والصين، للوقوف على الاختلافات في طبيعة هذه العلاقة الثنائية، وبيان مدى تأثيرها على طريقة إدارة الأزمة بين النجاح أو الإخفاق. فهناك حالات تجاهلت دور منظمات المجتمع المدني خلال الأزمة، بل واستغلت الأزمة لمضاعفة القيود على أداء تلك المنظمات من أجل المشاركة في تخفيف حدة آثار الجائحة. بينما نجد أن دولاً أخرى دعت فيها الحكومات - سواء المحلية أو الأجنبية- شركاء من المجتمع المدني للتعاون والتكاتف لمواجهة آثار الجائحة، بل ونظمت تعاوناً متعدد المستويات بين كافة القطاعات، وزودت الشركاء بالموارد المالية اللازمة من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في عملية التصدي للوباء وآثاره وفقاً لمبادئ الديمقراطية القائمة على المشاركة.

الكلمات المفتاحية: الدولة والمجتمع المدني - جائحة "كورونا" - الشراكة - التضامن - الاستقلال

Abstract

It is clear that the Covid-19 pandemic has created an exceptional social status in which states struggled to mitigate its effects. Through such exceptional times, the capacity of societies for continuity, solidarity, and cohesion, as well as the ability of governments to deal effectively with crises, are all examined to measure the stability of political systems, and their ability to respect democratic values. In general, it is very important to study the function of civil society and its pivotal role in mitigating and dispelling societal problems during the crisis due to the social repercussions caused by the pandemic.

In order to test the strength and flexibility of civil society organizations in different cases, there are some countries that maximized the role of the potential of civil society, which reduced the negative effects of the crisis while increasing the sense of solidarity and belonging within their societies, while other countries failed to recognize the importance of the pivotal role played by civil society organizations, where governments have monopolized the task of addressing the repercussions of the crisis in order to seize symbolic gains and concentrate power.

The paper attempts to review the nature of the relationship between governments and civil society in several democratic regimes such as the United Kingdom and Austria, and authoritarian regimes such as Hungary, Turkey, and China, to identify the differences in the nature of this bilateral relationship, and to indicate the extent of its impact on the way the crisis is managed between success or failure. There are cases that ignored the role of civil society organizations during the crisis, and even took advantage of the crisis to double the restrictions on its performance. While we find that other regimes in which governments called on civil society partners to cooperate and join hands to confront the effects of the pandemic, and even organized multi-level cooperation between all sectors in accordance with the principles of participatory democracy.

Keywords: State and civil society – Covid-19 pandemic - Partnership - Solidarity - Autonomy

مقدمة

لقد خلقت أزمة جائحة "كورونا" حالة اجتماعية غير اعتيادية لاتزال تكافح فيها الحكومات لتخفيف الآثار الضارة الناتجة عن الجائحة. وفي حين أُجبرت الدول على العزلة، تقوم حكوماتها بالبحث بشكل دائم عن حلول واستراتيجيات قابلة للتطبيق. ولعل تلك الفترة قد شكّلت اختباراً لطبيعة النظم السياسية المختلفة، والتباينات المختلفة لقدرة المجتمعات على التضامن والتماسك، وكذلك قدرة الحكومات على التصدي لحالات الطوارئ والأزمات بفعالية، وكذلك درجة استقرار النظم السياسية ومدى قدرتها على احترام القيم الديمقراطية، خاصة في أوقات الأزمات، التي قد تقوض الرؤى الديمقراطية المؤيدة للتعددية والديمقراطية الاجتماعية التي تكمن وراء العمل الفعال للمجتمع المدني من خلال دعم الهياكل السلطوية. فهناك دول تمكنت من استغلال إمكانات المجتمع المدني، ونتيجة لذلك، خفّضت بشكل فعال من آثار الأزمة مع زيادة الشعور بالتضامن والانتماء داخل مجتمعاتها. في حين أخفقت دول أخرى في الاعتراف بأهمية المجتمع المدني ومشاركته خلال الأزمة، مما أضعف قيما مثل التضامن والتماسك من أجل تحقيق مكاسب رمزية والسعي نحو المزيد من تركيز السلطة، مما خلق سلسلة رقابة رأسيّة وهرمية، بدلاً من شبكة مترابطة أفقياً من الثقة والتعاون.

تحاول الدراسة تطبيق انعكاس مدى شراكة العلاقة بين طرفي الدول أو حكومات الدول وبين المجتمع المدني على النجاح في إدارة أزمة "كورونا" والآثار الناجمة عنها، وذلك بالإشارة إلى أمثلة من مجموعة من الدول، هي المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية والنمسا، والمجر، والصين، وتركيا. وذلك من أجل استكشاف وفحص ديناميات العلاقات بين حكومات تلك الدول ومنظمات المجتمع المدني فيها، والتي اختبرتها الجائحة دون قصد منذ عام 2020.

في هذا الإطار، تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس، وهو: هل توجد علاقة بين نوع النظام السياسي وبين المساحة المتاحة لعمل منظمات المجتمع المدني بالدول -أو حكومات الدول- خلال فترات الأزمات أو الطوارئ، ومن ثم تؤثر على مدى النجاح أو الفشل في إدارة الأزمة؟

ويتفرع عن هذا السؤال البحثي مجموعة من التساؤلات الفرعية: هل تضمن النظم الديمقراطية مجالاً لعمل منظمات المجتمع المدني بحرية أكبر، بينما تضاعف النظم الاستبدادية من قيودها على عمل تلك المنظمات؟ كيف يمكن تفسير تلك العلاقة في ضوء الحالات المشار إليها بالدراسة خلال أزمة جائحة "كورونا"؟ خاصة وأن الدراسة تطرح أمثلة لبعض النظم الاستبدادية مثل الصين وتركيا،

ونظماً أخرى ديمقراطية كالنمسا والمملكة المتحدة، وتعرض لأمثلة توضح طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة خلال الأزمة. ما هو الدور الضمني الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في عمليات الدفاع والإغاثة من الضرر والتعافي وتوفير الوسائل اللازمة لأداء هذه المهمات؟ كيف قامت منظمات المجتمع بعمليات نشر المعلومات عن الجائحة وتوعية المواطنين؟ كيف تأثرت منظمات المجتمع المدني بالأزمة؟ كيف يمكن تقييم الاستراتيجيات الحكومية الشاملة التي تم الاستعانة بها لمكافحة الوباء بالتنسيق مع -أو بمنأى من- المجتمع المدني؟ تحاول الدراسة الإجابة عن تلك التساؤلات مع إعطاء أمثلة من دول مختلفة -سواء كانت نظمها استبدادية أو ديمقراطية- وذلك بعد استعراض الأطر النظرية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني وأبرز مفاهيمها.

أولاً: الدراسات السابقة المفسرة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

في أوقات الأزمات

دائماً ما يتم تفسير العلاقة بين الحكومة -أو الدولة⁽¹⁾- ومنظمات المجتمع المدني في سياق الأساس الذي بُنيت عليه تلك العلاقة، ولعل وضع المجتمع المدني في كل دولة يتطلب إطاراً نظرياً مختلفاً لتفسير العلاقة بشكل عميق وللوقوف على الجوانب المعقدة لتلك العلاقة خاصة في حالات الأزمات. كما أن تشريح تلك العلاقة يتطلب فحص الاستراتيجيات التي تم وضعها من قِبل منظمات المجتمع المدني للكيف مع الوضع الاستثنائي، وهي تنظر في جهودها الرامية من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوباء. وفي هذا الصدد، فإن معظم منظمات المجتمع المدني معنية بالرعاية الاجتماعية في الدول المشار إليها في الدراسة مثل النمسا والمملكة المتحدة، ولكن هناك منظمات أخرى تعليمية أو ثقافية كما في المجر، أو منظمات معنية بالمهاجرين وخدمات المهاجرين غير الشرعيين كما في تركيا. غير أن هذه الفئات الوظيفية هي فئات مُتداخلة، فمعظم منظمات المجتمع المدني متعددة المهام من حيث أنشطتها المتنوعة. وبالتالي فإن وظائف الخدمات لا تتفصل عادة عن تمثيل مصالح المجموعات المستهدفة -على سبيل المثال الفقراء أو

(1) يستخدم مفهوم الدولة والحكومة بشكل تبادلي خلال الورقة حسب طبيعة النظام السياسي، فبعض الأنظمة تكون فيها للحكومات الغلبة على الرئاسة. أما الدولة فيقصد بها الكيان السيادي الأعلى الذي يملؤه النظام السياسي- بأجهزتها، وسلطاتها التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

المحرومين Young, 2000 (يونج، 2000، ص 149-172) – أو أهداف المنظمات الثقافية التي تناضل من أجل الاعتراف بالأقليات Mosley, 2020 (موسلي، 2010، ص 54-76).

إن منظمات المجتمع المدني، حتى وإن لم تكن تسعى مباشرة إلى تأييد الدولة أو حكومة الدولة، فهي تشكل مجالاً لصياغة السياسات الحكومية Borris and Williams, 1998 (بوريس وويليامز، 1998، ص 488-506). على سبيل المثال يمكن تصنيف العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني في دولة مثل كوريا الجنوبية بناءً على مستويين: مستوى مشاركة الحكومة، ومستوى السياسات العامة. ويشير المستوى الأول إلى مدى مساهمة المجتمع المدني في الحكم في المسائل متعددة القطاعات، بينما يشير المعيار الثاني إلى مدى مشاركة المجتمع المدني في عملية صياغة السياسات العامة وتنفيذ تلك السياسات. أما المجتمع المدني في دولة المجر مثلاً، فيمكن وصفه طبقاً لنموذج "يونج" ذو الأبعاد الثلاثية (التبديلية – التكميلية – المعارضة)، فبحسب نظرية "يونج"، يتصل النموذج التكميلي والتبديلي بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بسباق تقديم الخدمات. أما وفقاً لرؤية "نجيم" Nagam, 2000 (نجيم، 2000، ص 375-395) – الذي يمكن تطبيقه في النظم الاستبدادية – فيميز بين أربعة أنواع من العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني: التعاون، والمشاركة، والتكامل، والمواجهة. هذه النماذج النظرية تفسر مكانة المجتمع المدني داخل النظم الاستبدادية، مما يوفر إطاراً قابلاً للتكيف لفهم أزمة المجتمع المدني في دول مثل الصين وتركيا والمجر.

ولعل هناك طرقاً عديدة لتنظيم العلاقات بين المجتمع المدني والحكومات ووضع نظرياتها، ودراسة أداء المجتمع المدني وخصائصه الرئيسية في هذا الصدد. على سبيل المثال، يشير كل من "دي رينك" و"باولي" Pauly and Derynch, 2016 (باولي ودي رينك، 2016) (2) إلى العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة من منظور النظرية "الجرامشانية" الحديثة ويؤكدان على محورية فكرة الحكم التشاركي بين الطرفين. أما في مجال النظرية الاجتماعية، أشار كل من "ريلي" و"فيرنانديز" Riley and Fernandez, 2014 (رايلي وفيرنانديز، 2014، ص 432-503) إلى النهج من أسفل إلى أعلى بدلاً من أعلى إلى أسفل في الإطار المرجعي للنظام الشمولي والاستبدادي للدول.

(2) Raf Pauly and Philip De Rynch, "The relationship between government and civil society: a neo-Gramscian framework for analysis", 2016., <https://biblio.ugent.be/publication/8065871>, Accessed May 2021.

وتستند نظرية الاختراق Infiltration لكل من "كلين" و"لي" Klein and Lee,2019 إلى فكرة مفادها أن السمة الرئيسية للمجتمع المدني هي الترابط وليس الاستقلال. وتوضح هذه النظرية، التي تشمل على كل من المجتمع المدني - الحكومة - علاقات السوق، حتمية تشكيل إطار مفاهيمي لتنظير عمليات الاختراق المتبادل بين المجتمع المدني والدولة والاقتصاد، حيث يقوم شاغلو المناصب والمتحدون باستمرار بصياغة استراتيجيات جديدة ضد بعضهم البعض. ومن ثم، بالاعتماد على البحث في الحركات الاجتماعية والاقتصاد السياسي المقارن، تقترح النظرية أشكالاً جديدة للاختراق، وهي سياسة التأثير، وسياسة الاستبدال، وسياسة الاحتلال، والتي تتوافق مع استراتيجيات التأثير الخطابية، والاستبدال الوظيفي، والاستيلاء المؤسسي، على التوالي. وينتقد كل من "كلين" و"لي" المقولات التي تركز على حسابات تميز المجتمع المدني عن حكومته، والتي يتمثل هدفها في الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني وتميزه عن تدخل الجهات الممثلة سواء كانت حكومية أو اقتصادية، بل ويؤكدان على أن هناك تنامياً متبادلاً بين القطاعات الثلاثة وأن التباين في أشكال واستراتيجيات الاختراق يكاد يكون أمراً لا مفر منه.

وعلى النقيض من نموذج "كين" و"لي"، يزعم "جرونبرج" و"سميث" Gronbjerg and Smith,2021 (جرونبرج وسميث، 2021، ص 7-34) أن علاقة المجتمع المدني - الحكومة - السوق - الجهات الممثلة غير الرسمية (الأسرية) تختلف بشكل منهجي في مختلف المجالات، وتحظى هذه النظرية بدعم جيد من الأدلة التاريخية حيث تشير بوضوح إلى الطرق التي تتداخل بها هذان النطاقان إلى مجالات بعضهما البعض، خاصة وأن هيكل العلاقات بين قطاعات الحكومة، والمنظمات غير الربحية، والسوق، والجهات غير الرسمية تختلف عبر مجالات السياسة (مثل الصحة، والخدمات الإنسانية، والتعليم، والفنون والثقافة، والدين)، كما تختلف المجالات بشكل ملحوظ في الحصة الاقتصادية التي يحملها كل قطاع والتقسيم الوظيفي للعمل بين القطاعات. كما توجد أيضاً اختلافات منهجية في كيفية تفاعل القطاع غير الربحي مع الحكومة والسوق والقطاعات غير الرسمية. ومن ثم، تختلف العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الربحية عبر مجالات السياسة، كما تتباين العوامل المسؤولة عن هذا الاختلاف، مما يوفر القدرة على التنبؤ بمسارات تلك العلاقة مستقبلاً.

لعل ذلك العرض السريع لتلك التحليلات النظرية التي وردت بالدراسات السابقة قد تساعد على فهم الشكل القائم للعلاقات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني كمحاولة لتصنيف الدول

وفقاً لخصائص العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة في أوقات الأزمات، والتي ظهرت بجلاء أثناء فترة الجائحة. ورغم أن معظم التحليلات الخاصة بالعلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني تقتصر على التنافس على النفوذ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على إطار واحد لوصف الواقع المعقد والمتداخل لهذه العلاقة.

ثانياً: أسس العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في إطار الجائحة

في حين تجاهلت حكومات منظمات المجتمع المدني داخل دولها، وعظمت من القيود التي تحد من قدرة تلك المنظمات على الإسهام في عملية التخفيف من حدة الوباء والآثار الناجمة عنه، دعت حكومات أخرى -مركزية أو محلية- شركاء المجتمع المدني للتعاون والشاركة من أجل مواجهة الأزمة، بل وقامت بتنظيم تعاون على جميع المستويات بين كافة القطاعات، وقامت أيضاً بتزويد هؤلاء الشركاء بالموارد المالية اللازمة لضمان فعالية الاستجابة. وفي تلك الحالات، تم تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة بفعالية للتصدي للجائحة والآثار الناجمة عنها، وذلك وفقاً لمبادئ الديمقراطية القائمة على المشاركة. ويمكننا أن نقيس نوعية العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومات على أساس ثلاثة معايير رئيسية هي: **الحكم الذاتي، والشاركة، والتضامن** وفقاً للإطار النظري الذي تبناه كل من "سالامون" و"أينهاير" (Salamon and Anahier, 1998) (سالامون وأنهاير، 1998) في دراستهما المتعلقة بالأصول الاجتماعية للمجتمع المدني⁽³⁾، والذي سلب الضوء على ترسيخ واسع وقوي للقطاع المدني في الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث نظرا إلى الأنظمة السياسية باعتبارها البيئة الأساسية التي تحدد العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني. وأن المعايير الحاكمة لتلك العلاقة تنحصر في كل من الحكم الذاتي (Read, 2008 (ريد، 2008، ص 1240-1265)، والشاركة (Gaventa, 2006، جافنتا، 2006)⁽⁴⁾، والتضامن (Foley and Edwards, 1996 (فولي

⁽³⁾ Lester Salamon and Wojciech Sokolowski, "Social origins of the Civil Society: An overview", Working papers of the Johns Hopkins Comparative Non-profit sector project, No.38, 1998, Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, <https://www.sociedadennacion.cl/wp-content/uploads/2015/06/Salamon-L.-Sokolowski-W.-Anheier-H.-2000.-Social-Origins-of-Civil-Society.pdf>

⁽⁴⁾ John Gaventa, "Triumph, Deficit or Contestation?: Deepening the "Deepening" Democracy Debate", IDS Developing Paper, Institute of Developing Studies, University of Sussex Brighton, 2006., <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/4064/Wp264.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

وإدواريز، 1996، ص 38-52). هذه المعايير الثلاثة -التي ناقشها عدد كبير من علماء الاجتماع- تعكس الخصائص العميقة للمجتمع المدني، وتربطه بالقيم الديمقراطية. وفي هذا الشأن، حدد "ولزر" Walzer, 1998 (ولزر، 1998، ص 89-107) هوية المجتمع المدني، فالدولة الديمقراطية هي وحدها التي تقدر على خلق مجتمع مدني ديمقراطي، والمجتمع المدني الديمقراطي هو وحده الذي يقدر على دعم الدولة الديمقراطية، خاصة وأن منظومة الديمقراطية لا يمكن تطبيقها إلا في إطار شبكات من الارتباط والتداخل.

الحكم الذاتي Autonomy للمجتمع المدني ومنظّماته، يرجع إلى التوازن بين الحكم الذاتي للدولة والحكم الذاتي للمجتمع، بالإضافة إلى التأكيد على دور معايير الثقة بين الطرفين Della Porta, 2020 (ديلا بورتا، 2020، ص 938-948). ويعتمد الحكم الذاتي للمجتمع المدني بشكل خاص على قدرته على حماية نفسه من النظامين الفرعيين -الدولة والسوق Walzer 1998 (ولزر، 1998، ص 104) -؛ لأنه يمكن أن يتعرض للخطر مباشرة من قبل سلطة الدولة أو حكومتها، أو من سيطرة القوى الاقتصادية.

ولعل مفهوم الحكم الذاتي يتداخل مع مفهوم الاستقلال، خاصة عندما تخضع منظمات المجتمع المدني في الدول التي تسيطر عليها أنظمة حكم استبدادية للسيطرة المباشرة (سواء كانت سيطرة قانونية أو سياسية)، وهو ما يمثل سيطرة من أعلى لأسفل. أما في الدول الأكثر ديمقراطية، يُعرض الاعتماد على الموارد -وفقاً لنظام السوق- قيمة الحكم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني للخطر، حيث يتخذ التعاون بين الدولة والمجتمع المدني شكل المشاركة والتعاون. ولذلك، قد يطرح المفهوم الليبرالي للدولة تهديداً للمجتمع المدني، أما وفقاً للمفهوم المجتمعي، يكون دور الدولة مركزياً ومؤثراً على المجتمع المدني، ولكن لا يعتبر ذلك تعدياً عليه. ولذلك، قد يستخدم التفسير الاجتماعي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني كذريعة لإضفاء الشرعية على المساعي الاستبدادية. وهذا أمر يمكن تتبعه بوضوح في حالة العلاقات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في دول مثل الصين وتركيا والمجر، حيث توجد الأنظمة الشعبوية من الحكم الفردي المطلق، وتشير الشراكة بين الطرفين إلى التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة أو تكميلية.

فيما يتعلق بالشراكة Partnership، فيُقصد بها توزيع السلطات بين الدولة وبين المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار (السياسي)، وهذا الأمر يؤدي إلى نتائج مزدوجة: إنشاء سياسة عامة

أفضل تأخذ في اعتبارها الاحتياجات المحلية للمجتمع من جانب، ومن جانب آخر يصبح المدنيون أنفسهم عملاء يهتمهم تنفيذ السياسات التنموية المشتركة.

واستكشف كل من "بول دي رينك" و"باولي" Pauly and De rynch,2016 (باولي ودي رينك، 2016) (5) كيف تم وصف العلاقة بين حكومات الدول أو الدول وبين المجتمع المدني من حيث مدى عدم الاكتراث من الدول على مجتمعاتها، استنادا على تقييم "جيدنز" للمساعي السياسية لتحقيق دولة الرفاهة والتي تأتي على حساب المجتمع المدني Giddens,1998 (جيدنز، 1998، ص7-11). إن نقد "جيدنز" للديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية في عام 1998 كان يدور حول "المركزية التي اكتسبتها الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم ثقها بالمجتمع المدني"، كما يشير "جيدنز" إلى "أنه من الضروري إصلاح الدولة والحكومة لجعلها يعملان بالشراكة مع المجتمع المدني وذلك من أجل السماح بتوسيع نطاق الديمقراطية Mouffe,2005 (موفي، 2005، ص57).

أما **التضامن Solidarity**، فيقصد به معايير المعاملة بالمثل والمصالح المشتركة، فضلاً عن الدعم المتبادل داخل الجماعات وفيما بينها. وللتضامن نوعان: داخلي وخارجي، يشير التضامن الداخلي إلى نوعية الارتباط البشري، وتحديدًا فيما يتعلق برابطة اجتماعية متماسكة وهي التي تجمع أعضاء منظمة ما معا في جمعية تقوم على مستوى معين من الالتزام من قبل الأعضاء Rehg,2007 (ريج، 2007، ص7-21). وفي الوقت نفسه، يقوم التضامن الداخلي على التضامن القطاعي، وهو الذي تتجاوز فيه الأهداف الجماعية للمنظمات مصالح فرادى المنظمات Sorvoll and Bengtsson,2019 (سورفول وبجستون، 2019) (6). ومن الأمثلة الجيدة لذلك الحالات المتواجدة في كل من المجر وكوريا الجنوبية حيث كانت فيها منظمات المجتمع المدني الصغيرة والضعيفة تعمل في الغالب في المناطق الريفية المحرومة، مدعومة من المنظمات الأكبر والأقوى التي شنت حملات لجمع الأموال والتبرعات لدعم بقائها وبقاء الفئات المستهدفة.

(5) Raf Pauly and Philip De Rynch, Op.Cit., <https://biblio.ugent.be/publication/8065871>

(6) Jardar Sorvoll and Bo Bengtsson, "Autonomy, democracy and solidarity. The defining principles of collaborative civil society", 2019, https://www.researchgate.net/publication/330855416_Autonomy_democracy_and_solidarity_The_defining_principles_of_collaborative_civil_society_housing_and_some_mechanisms_that_may_challenge_them

أما التضامن الخارجي، فيشير إلى العملية التي تسعى فيها منظمات المجتمع المدني للتأثير على سياسات الدولة من خلال الأنشطة الخارجية، مثل المناقشات العامة Sorvoll and Bengtsson, 2019 (سورفول وبنجستون، 2019). وفي هذا السياق، فإن المجتمع المدني يشكل ثقلًا متوازنًا مع الدولة (غير المستجيبة أو الاستبدادية)، وبالتالي، فإن المواطنين يضغطون على السلطة من أجل التغيير، وحماية أنفسهم من الطغيان، وإضفاء أدنى درجات الطابع الديمقراطي Foley and Edwards, 1996 (فولي وإدواردز، 1996، ص 38-52). وفقاً لنظرية "يونج" Young, 2000 (يونج، 2000، ص 149-172)، يمكننا النظر إلى هذا المعيار وكأنه وظيفة عدائية للمجتمع المدني، نظراً لما يمارسه من ضغوط على صانعي السياسات داخل السلطة من أجل الاستجابة إلى مطالبات المجتمع Klen and Lee, 2019 (كلين ولي، 2019، ص 62-88).

ثالثاً: تباين أداء الدول في التعامل مع الجائحة وفقاً للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

بالرغم من تباين استجابات الدول في التعامل مع أزمة "كورونا"، إلا أنه في المجمل يمكن القول إن أدوار منظمات المجتمع المدني قد خضعت لأنشطة وتوجيهات الدولة بدرجات متباينة. ففي الحالة الصينية، لم يكن لعصر "كورونا" أثراً على ظهور الحكم الذاتي للمجتمع المدني الصيني. وكانت قد استندت علاقات منظمات المجتمع المدني إلى سياسات وقوانين تقييدية موجودة سلفاً نالت كثيراً من استقلالية منظمات المجتمع المدني. كما أن تطبيق بعض النظريات يشوش على مفهوم الحكم الذاتي -كما سبق ذكره- فيما يتعلق بالعلاقات بين المجتمع المدني والحكومة في الصين، بحيث يُفسر غيابها بعبارات متسامحة وغير سلبية. وبهذا، تجسد الحالة الصينية نظرية "الوكالة"، حيث يتم وضع أنماط محددة للتفاعل بين الدولة والمجتمع، وكثيراً ما تجسد تلك الأنماط مفاهيم مثل الترابط والتضمين والحكم الذاتي Gleiss and Saether, 2017 (جليس وساثير، 2017) (7)، وتحاول تلك العلاقة تجميل حالة الاستبداد القائمة وتبرير الافتقار إلى استقلال المجتمع المدني واستبداله بعبارات إيجابية،

(7) Marielle Stigum Gleiss and Elin Saether, "Approaches to Civil Society in Authoritarian States: The Case of China", 2017, <https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/61225/Revised+manuscript.pdf?sequence=1>, Accessed May 2021.

حيث وضعت الدولة في الصين سياسات قوية وتقييدية تجاه المجتمع المدني كمسار طبيعي بحيث لا يتم أبداً تغيير أطر العمل هذه عندما ضربت البلاد أزمة جائحة "كورونا"⁽⁸⁾.

فالهيكـل الصيني للتسيقات الاستبدادية تجاه القطاع الخيري يمكن أن يتكيف حتى مع صدمة كبيرة للنظام مثل جائحة "كورونا"، حيث تم إعطاء أولوية للدولة ودورها الحصري في العلاقة بينها وبين منظمات المجتمع المدني، وهو ما تحدى وجهة النظر التي تقول إن المنظمات غير الربحية هي بالضرورة عامل تحرير أو ديمقراطية داخل الأنظمة الاستبدادية.

وبعيدا عن وضعية المجتمع المدني في النظام الصيني، إلا أن هناك عوامل أخرى عديدة يُمكنها أن تُفسّر نجاح الصين في إدارة أزمة "كورونا" والحد من انتشار المرض في أراضيها؛ منها ما يتعلّق بخصوصية النظامين السياسي والثقافي-الاجتماعي، حيث طبقت الصين نظاماً صارماً لمنع انتشار الفيروس، شمل حزمة من الإجراءات القاسية الهادفة لكبح تفشيه والكشف عن الحالات المشتبه بها. هذا النظام لم يكن لينجح في التعامل مع عدد ضخم من السكان (حوالي 1.4 مليار نسمة) ما لم يكن يتّسم بدرجة كبيرة من الصرامة والحزم. وأحد التفسيرات المطروحة لفعالية هذا النظام هو طبيعة النظام السياسي القائم في الصين، من حيث المركزية السياسية القائمة على هيمنة الحزب الشيوعي الصيني، الذي يسيطر بدوره على النظام السياسي وعلى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، فضلاً عن الهيمنة على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن مع أهمية هذا التفسير، لا يمكن إغفال عامل آخر يتمثل في طبيعة الثقافة الصينية الكونفوشيوسية، التي تُولي وزناً مهماً لطاعة السلطة العامة (سلطة الدولة أو الجماعة والأسرة).

أيضاً أحد أبرز أسباب نجاح الصين في تطويق انتشار الوباء يتصل بطبيعة رأس المال الصيني والشركات الكبيرة، التي وُجّهت بشكل سريع، وفي مدى زمني قصير، لمواجهة الفيروس على مختلف المستويات في وقت واحد (وقف معدل الانتشار، اكتشاف الحالات المصابة، العلاج وتقليل معدل الوفاة، والاستثمار في عملية تطوير اللقاح والعلاج المناسب داخل المؤسسات الطبية...); هذه

(8) نقلا عن موقع الغد، "الصين تسعى لإحكام قبضتها على المجتمع المدني"، 23 مارس 2020،

<https://www.alghad.tv/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/>

القدرات المالية مكّنت الحكومة الصينية من وضع أنظمة وإجراءات فعالة لاكتشاف الحالات المصابة، وتطهير المباني والشوارع بشكل منتظم، وبناء خطوط إنتاج المواد والمستلزمات الطبية اللازمة، وبناء المستشفيات المخصصة لاستقبال الحالات المصابة بسرعة كبيرة. كذلك، لعب هذا العامل دوراً في انتقال الحكومة الصينية إلى مستوى آخر في عملية المواجهة، والمتمثل في العمل على تخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة على الشركات وقطاع الأعمال والحفاظ على مستويات العرض والطلب المحلي، من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات المالية، شملت: إلغاء الفوائد البنكية على الشركات المتضررة من الأزمة، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض المُقدمة للشركات، بهدف تقليل تكاليف تمويل والإنتاج. من ناحية أخرى، أبدت الحكومة والشركات الصينية الكبيرة قدرة كبيرة على التوظيف السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والمتاحة لدى عدد من الشركات الصينية الكبيرة في إدارة الأزمة، بجانب القدرة على بناء وتوظيف قواعد البيانات الضخمة في عمليات المواجهة بأبعادها المختلفة⁽⁹⁾.

أما في تركيا، يتسم المجتمع التركي بحضور الوازع الديني وتطلعات "ما قبل التمدن" Pre-modern Aspirations. ومع ذلك، فقد بدت خطوط التصدع الجديدة في المجتمع التركي مرئية، خاصة بعد الانتخابات البلدية الأخيرة⁽¹⁰⁾، عندما وصل ممثلو المعارضة إلى السلطة في اسطنبول والعديد من المدن الكبيرة الأخرى في تركيا. فرغم إعلان الحكومة المركزية في اسطنبول عن إجراءات جمع التبرعات لمواجهة حدة انتشار الوباء، وأن أية حملات أخرى لجمع التبرعات من قبل الحكومات المحلية (المعارضة) أو منظمات المجتمع المدني غير قانونية، إلا أن قدرة المجتمع المدني على البقاء والمقاومة ظهرت من خلال الإجراءات الإبداعية التي تحايلت على الإرادة المركزية وساعدت بشكل فعال المستحقين داخل الدوائر الانتخابية المحلية Dogan and Genc,2021 (دوجان وجينك، 2021)

(9) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد فايز فرحات، "الخبرة الصينية في مواجهة كورونا المستجد: عوامل النجاح وأوجه الفشل والدروس المستفادة"، مركز الإمارات للسياسات، 19 مارس 2020، <https://epc.ae/ar/topic/chinas-experience-in-confronting-covid-19-factors-of-success-aspects-of-weakness-and-lessons-learned>

(10) نقلا عن موقع دويتش فيله، "نتائج الانتخابات التركية: بداية نهاية حقبة أردوغان؟"، 1 أبريل 2019، <https://www.dw.com/ar/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86/a-48147169>

(11). وتعمل منظمات المجتمع المدني في تركيا - بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية المحلية وحكومة المقاطعات (12)- على تحديد هوية المستفيدين في المجتمع المحلي، وربطهم بالخدمات أو تسجيلهم في النظم ذات الصلة، من أجل تخفيف وطأة آثار انتشار الجائحة.

وقد تم تطوير مجموعة من الحلول المبتكرة من قبل الجهات المدنية المحلية، مثل الحملة التي تحمل اسم دفع فاتورة الجيران "أسكيدا فاتورا" Askida Fatura (13). ويشير هذا المثال الحي إلى أن خصائص النظم الاستبدادية هي التي تحدد العلاقات بين منظمات المجتمع المدني الحكومة، بحيث تكون الحكومة هي المتحكم في تحديد نطاق وحدود تلك العلاقة، وهي المُنتج الحصري للسياسات التي تدعم تلك المنظمات التي تتلاءم مع سياسات وتوجهات النظام. وفي نفس الوقت، تغيب قيمة التضامن الخارجي أو أي وظيفة "خصومية" للمجتمع المدني حتى في حالة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني الموالية للحكومة. على أية حال، تجسد الحالة التركية براعة المجتمع المدني وشكل المقاومة بين المجتمع المدني والدولة التي تتجلى في تحقيق المصالح المشتركة، فضلا عن الدعم المتبادل داخل الجماعات المُشكلة لمنظمات المجتمع المدني، وفيما بينها.

إلا أنه في الحالتين الصينية والتركية، تم تعظيم دور المنظمات غير حكومية موالية للحكومة مع تجاهل عمل منظمات المجتمع المدني الأخرى. وثبت أن معايير الحكم الذاتي والشراكة والتضامن هي معايير غير متحققة حتى في أوقات الأزمات، حيث سعت الحكومات الاستبدادية إلى

(11) Erhan Dogan and Deniz Genc, "Early-Responding Civil Society and a Late Coming State: Findings from Turkey during the Pandemic", January 2021, [doi/10.1515/npf-2020-0049/html](https://doi.org/10.1515/npf-2020-0049/html)

(12) لجأت الحكومة التركية بعد شهر من أزمة الجائحة إلى تكبيل المجتمع المدني التركي بقانون يهدف إلى تكبيل الحريات. لمزيد من التفاصيل: "مشروع قانون تركي لتنفيذ أجندة أردوغان"، موقع سكاى نيوز عربية، 23 ديسمبر 2020،

<https://www.skynewsarabia.com/world/1402522-%D8%A7%D9%95%D8%B3%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%94%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86>

(13) تهدف هذه الحملة إلى توفير بوابة دفع رقمية للمواطنين الذين يرغبون في دفع فواتير المياه والغاز لزملائهم من سكان المدينة الذين فقدوا سبل عيشهم بسبب الوباء، ويتم دفعها عبر الموقع الإلكتروني

<https://askidafatura.ibb.gov.tr/fatura-ekle>

الاستفادة من حالات الطوارئ لزيادة تعزيز مواقفها حيال المجتمع المدني، وذلك من خلال زيادة الدفع بالأشكال والهيكل الاستبدادية.

ويمكن هنا الإشارة إلى سوابق تاريخية وقت أزمات سابقة ناجمة عن كوارث طبيعية أو اجتماعية في كل من تركيا والصين، والتي أدت إلى خلخلة السيطرة الحكومية، مثل زلزال "مرمرة" عام 1999، أو أزمة اللاجئين السوريين في تركيا بعد عام 2015، وكذلك زلزال "ينشوان" في مقاطعة "سنشوان" عام 2008، فكل من تلك الأزمات قدم مثلاً على انتعاش دور القطاع المدني والتطوعي ودعم المجتمع المدني الأكثر نشاطاً واستقلالية. ومع ذلك، تم إحباط هذه الجهود بعد انقضاء الأزمة، وسنّت بعدها الحكومتان سياسات تقييدية بشكل متزايد تجاه منظمات المجتمع المدني والتي أعاققت استقلالية تلك المنظمات فيما بعد Xu, 2016 (زو، 2016، ص 314-317). ففي تركيا مثلاً، تم تحويل النشاط المدني إلى منظمات غير حكومية موالية للنظام مُنحت أيديولوجيات دينية لا تعزز عمل المجتمع المدني التركي أو القيم الديمقراطية، ولكنها تعزز إعادة إنتاج النظام الحاكم Nagam, 2000 (نجيم، 2000، ص 375-395). أما في الصين فقد تم سن سياسات تقييد صارمة تجاه المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية من أجل عرقلة أي تعاون محتمل بينها.

وفي المجر، يمكن تطبيق نموذج 4C لـ "نجيم"، مع ملاحظة ذات السمات بالنسبة لجميع الأنظمة الاستبدادية فيما يتعلق بالعلاقات بين المجتمع المدني والحكومة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما إذا كانت أسباب هذه العمليات لها جذور في صفات الحكومات أو الدول القوية، أو في المجتمع المدني الهش أو المستقطب؟ هل أسباب تغول الدول وحكوماتها على المجتمع المدني يرجع إلى ضعف المجتمع؟ خاصة وأنه يتم منع منظماته من العمل كعناصر داعمة للديمقراطية. وحسب معيار الحكم الذاتي في دولة مثل المجر والتي يتمتع فيها ممثلو الحكومة بسلطات استثنائية بهدف السعي إلى الهيمنة المراد تحقيقها Kover, 2015 (كوفر، 2015، ص 187-212) - بما في ذلك الموافقة بالإجماع - من خلال تطبيق مستويات متزايدة من الإجماع، يمكن تطبيق نموذج "نجيم" على العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني (التعاون، المشاركة، التكامل، المواجهة) بهدف تكوين مجتمع مدني تابع للدولة.

وبالاستناد إلى العلاقات الموجودة من قبل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، لم تبد الحكومة في المجر أي نية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأوسع في إطار جائحة "كورونا"،

كما تجاهلت حكومة التعاون الوطني أي فرصة للشراكة، واعتمدت فقط على مواردها المركزية باعتبارها الممثل الوحيد داخل المشهد Alves and Da costa,2020 (أنفيس ودا كوستا، 2020، ص 923-935)، معتقدة أن هذا سيكون بمثابة قوة فعالة في تجنب الآثار الناجمة عن الوباء، وتخفيف الصعوبات التي يواجهها المجتمع، ومن ثم يمكن القول إن العلاقة بين الحكومة في المجر والمجتمع المدني أثناء هذه الجائحة قد تم تحديدها لصالح الحكومة.

وبالرغم من قوة الحكومة بالمقارنة بمنظمات المجتمع المدني في المجر، إلا أن تلك المنظمات قد واصلت القيام بعملها وتحمل المسؤولية تجاه المحتاجين والسعي وراء الدعم. وقد قامت بتنظيم حملات واسعة وغير مسبوقة لجمع التبرعات، مُستخدمة فيها مواردها الخاصة لدعم المحرومين⁽¹⁴⁾، وتقديم الخدمات الإضافية، وأنشأت بنوكا للوجبات، وقامت بتوزيع تجهيزات رقمية بين الأطفال، وقامت أيضاً بمساعدة المسنين وذوي الإعاقة، غير أن الحكومة لم تعترف بمجمل هذه الجهود المبذولة ولم تقم بتعويضها⁽¹⁵⁾، مما يثبت أن الممارسات الحكومية السلبية المتعددة الأوجه ضد منظمات المجتمع المدني لا تتق بها، بل سعت إلى خلق هيمنة عن طريق إنشاء منظمات مدنية صورية.

وإذا واصلنا التحرك على نفس نهج معايير حضور المجتمع المدني (الحكم الذاتي والشراكة والتضامن) تجاه دول قد تكون أقل استبدادا، ولكنها في نفس الوقت لا تزال تتجاهل المجتمع المدني -كما يشير "شميد"- فإن سياسات الحكومة يمكن أن تتسم بغياب الدعم لعمل منظمات المجتمع المدني، مما يهدد في كثير من الأحيان بقاءها، خاصة وأن الحكومات تنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها تعطل بناء الدولة العميقة -التي كما يسميها "شميد" حكومة الظل أو دولة الظل Schmidt,1990 (شميت، 1990، ص 389-416).

(14) Amnesty International, "Hungary living under the sword of Damocles: The impact of the Lexngo on civil society in Hungary", 2021,

<https://www.amnesty.org/download/Documents/EUR2739682021ENGLISH.PDF>

(15) "الخوف من ديكتاتورية كورونا في أوروبا"، نقلا عن موقع دويتش فيله، 1 أبريل 2020،

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/a-52971616>

وينبغي هنا أن نتجنب الخلط بين وجهات النظر الواردة في الدراسات الإنمائية وقضايا الدولة العميقة (Sutton, 2017، سوتون، 2017)، حيث تركز الدراسات الإنمائية على مسألة حكومة الظل من واقع منظور العولمة الليبرالية الجديدة وما يقابلها في السيادة الوطنية، وتؤكد هذه الدراسات على أن وجود المنظمات غير الحكومية الأجنبية يبسر في بعض الأحيان الاتجاهات الاستعمارية الجديدة للرأسمالية الليبرالية. وفي هذا الصدد، تم توجيه انتقادات خطيرة إلى المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي رددت صداها وتم استغلالها واستخدامها من قبل الحكومات الوطنية التي تميل إلى الاستبداد كآلية لتحقيق أهدافها، مما أدى إلى تقلص مساحة المجتمع المدني (Schmidt, 1990 (شميت، 1990، ص389-416)، وتمثل التجربة الصينية -كما سبقت الإشارة- مثالاً صريحاً لهذا.

في هذا الإطار، تتسلل الحكومات الوطنية إلى القطاع المدني، وتعرقل قدرته على التعبير أو النقد، في حين يسعى المجتمع المدني إلى محاسبة السياسيين والحكومة. وعادة ما تتسبب تصرفات المجتمع المدني التي تقدم أدلة لمحاسبة الحكومة والآلية السياسية والجهات الممثلة في خلق أجواء من الخلافات وعدم الثقة. وبصفة عامة، كلما كان النظام السياسي أكثر استبداداً، كلما زاد ميله إلى تصويره بأن المجتمع المدني يُشكل تهديداً للنظام الحاكم. وفي الوقت نفسه، تشكك هذه التصورات في العداء بين الطرفين وتعيق التضامن الخارجي للمجتمع المدني وتؤهله للصراعات (16)، والذي بموجبه تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة تنافسية بشكل أساسي.

بشكل عام، على الرغم من تعاون الحكومات مع منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول في إطار الجائحة، إلا أنه قد ظهر تعصب متزايد تجاه المجتمع المدني سواء عن طريق التشكيك أو انتقاد السياسات والبرامج والإجراءات التي تساعد الفقراء والمستبعدين، وتلقى تلك الإجراءات بظلال مُعتمة على التعاون بين الطرفين.

رابعاً: الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة: هل هي مصدر للحياة أم قبلة

للموت؟

في إطار معايير الحكم الذاتي والشراكة والتضامن، في كل من النمسا والمملكة المتحدة - كمثالين لأنظمة ديمقراطية- نجد ارتفاعاً في مستوى اللامركزية، والحكم ذو المستويات المتعددة، والتقاليد

(16) Lester Salamon and Wojciech Sokolowski, Op.Cit.

العريقة في التطوع. ففي النمسا، تعمل غالبية منظمات المجتمع المدني في مجال الرعاية الاجتماعية، ويتجسد النموذج التعاوني في توصيف العلاقة بين الحكومة والمنظمات المدنية بهدف إدماج العناصر المجتمعية في عملية صنع السياسات على كل مستوى من مستويات الحكم Zimmer, 1999 (زيمر، 1999، ص 37-49). ولعل نظام الحكم التشاركي في صنع السياسات، بما يتضمنه من عناصر الاستقلالية والتضامن، قد أثبت كفاءته خلال الجائحة. إلا أنه خلال فترة الجائحة، تم تكثيف هذه الاستراتيجية الحكومية بشكل خاص، حيث تعاملت كل من الحكومات الفيدرالية والإقليمية مع المنظمات كما لو كانت تقدم أعمالاً تجارية. ومن ثم يمكن القول إن هناك خطوات تتخذ نحو تحويل الخدمة الاجتماعية إلى سلعة، وإضعاف المعايير والقيم المتأصلة في هذا القطاع Anheier and Krelv, 2014 (أنهاير وكريف، 2014، ص 1395-1411)، خاصة وأن الحكومة الاتحادية تولت الأمر بطريقة من أعلى إلى أسفل ولم يتم إعطاء المجتمع المدني صوتاً. ولم يتم وضع البرامج بالشراكة، كما قام السياسيون المحليون في بعض الحالات بتكوين رأس مال سياسي خاص بهم وحدهم وذلك باستخدام الوفاء ذريعة لتحقيق مكاسب Suykens and De Rynch, 2020 (سويكنز ودي رينك، 2020، ص 909-930).

وكانت إحدى نتائج الافتقار إلى التخطيط التشاركي هو عدم تخفيف التدابير البيروقراطية، الأمر الذي جعل الوصول إلى البرامج (أو التعامل معها) أكثر صعوبة، وخاصة بالنسبة للمنظمات الأصغر حجماً. أما على الجانب الإيجابي، فقد رأت الحكومات المحلية في بعض المقاطعات فرصة لزيادة تعزيز التعاون مع طائفة عريضة من المنظمات. كما أفسحت الجائحة المجال في النمسا للاعتراف بالقطاع غير الربحي بشكل قانوني لأول مرة. وقد صدر تشريع في هذا الصدد أثناء ذروة الوباء (17)، وذلك حتى تتمكن الحكومة من تخصيص الموارد الهائلة المتاحة للقطاع، لأن المعايير التي تم بموجبها تعريف منظمات المجتمع المدني كانت مفقودة في السابق، وهو ما جعل العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة أكثر شفافية واستقراراً.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط: أولاً، أنه كلما كانت الثقة التي تم بناؤها بالفعل في التعاون السابق أفضل، كلما كان التعاون أكثر نجاحاً أثناء الأزمات. ثانياً، سرعة

(17) "COVID-19: Commission approves Austrian scheme to support non-profit organisations and their related entities affected by coronavirus outbreak", August 6, 2020, Organization for Security and Cooperation in Europe, <https://www.osce.org/pc/17935>

إدخال وتطبيق وسائل التكنولوجيات الجديدة، وتعجيل إجراءات التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وجعلها أكثر كفاءة (النمسا مقابل الصين مثلاً). ثالثاً، أن الافتقار إلى المعايير أو الاختلافات بينها من مقاطعة سكنية إلى أخرى قد يسبب ارتباكاً واضحاً بين المنظمات، مما يجعل من الصعب عليها التعاون فيما بينها.

لذلك أوصت الحكومة النمساوية بتشجيع منظمات المجتمع المدني وما تقوم به لتعزيز استجاباتها المستقلة والمرنة أثناء الأزمات. ومع ذلك، تثار مخاوف بشأن احتداد النزعة الأبوية للدولة في مرحلة ما بعد الجائحة، خاصة فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني الأصغر حجماً، مما قد يمثل نوعاً من انقلاب العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة، مما قد يضع جنوراً للاستبداد في العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. لقد أدت تلك الحالة إلى الخوف من "أبوية الحكومة"، مما يشير إلى أن استقلال القطاع المدني قد بات مهدداً في المستقبل، كما تظهر مخاوف أخرى تتعلق بالمشاركة وصنع القرار القائم على المشاركة، خاصة مع تأثر المجتمع بأكمله والقطاع المدني متأثراً سلبياً جراء الوباء.

أما المملكة المتحدة، فقد تركت الدولة حل المشاكل في الغالب لمنظمات المجتمع المدني بشكل حصري. وهنا، قد وجد المجتمع المدني نفسه غارقاً في حجم المهام المطلوب منه تحقيقها والموكلة إليه. ويمكن هنا اعتبار المملكة المتحدة على أنها مزيج من الأنظمة الليبرالية والتشاركية (Salamon and Anaheir, 1998) (سالامون وانهير، 1998)، كما أنها دولة رفاهة. ولعل الأنماط السابقة لشكل التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة داخل المملكة المتحدة قد استمرت خلال أزمة الجائحة، خاصة وأن الحدود بين الحكومة والقطاع المدني غير واضحة، حيث تحولت الدولة المسؤولة عن المجال الاجتماعي إلى القطاع المدني، وكثيراً ما تظهر وكأنها خدمات حكومية. وقد وصفت "هاريس" Harris, 2018 (هاريس، 2018، ص 351-368) ذلك على أنه تماهي بين الحكومة والمجتمع المدني، والذي يتجلى في هيئة محاولة لتشجيع المدنيين بقوة على توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وخاصة تلك التي تمثل أهمية للدولة.

كما نجد أن المسؤوليات المحدودة للدولة قد برزت خلال أزمة الجائحة، بالرغم من تحمل الحكومة البريطانية لمسئولية حوالي 1.5 مليون شخص الأكثر ضعفاً (18)، ولكنها تركت مجموعة ثانية مكونة من 10 مليون شخص تمثل الفئة الأقل ضعفاً، ولكن هذه الفئة لا تزال معزولة اجتماعياً لصالح لقطاع الخيري. ولعل لهذا عدداً من الانعكاسات الإيجابية: فعلى سبيل المثال، قد أُتيحت الفرصة لمنظمات المجتمع المدني المحلية للوقوف جنباً إلى جنب مع أقوى المؤسسات الخيرية الرسمية، وذلك للمشاركة في إدارة الأزمة، وكانت اللوائح قد أصبحت أكثر مرونة (Blick, 2020 (بلبك، 2020) (19)، مما أسهم في سرعة الاستجابة، وقد ساعد هذا أيضاً على إشراك المزيد من المتطوعين، وكانت الحكومة قد قدمت دعماً مالياً كبيراً للمنظمات الخيرية. أما بالنسبة للعدد الهائل من المتطوعين الذين لم تتمكن المنظمات من استيعابهم في الأيام الأولى للوباء (20)، فقد تم توفير الخبرة اللازمة لهم. كما تم إظهار أهمية دور المجتمع المحلي وشبكات الأحياء السكنية، والتي كانت توفر الكثير من الاستجابات أثناء الأزمات المحلية في السابق.

هل تمثل حالة كوريا الجنوبية نموذجاً؟

رغم أن منظمات المجتمع المدني في الحالات السابقة -سواء في نظم استبدادية أو ديمقراطية- قد تأثرت نتيجة تكبدها لخسائر فادحة، حيث اضطر عدد كبير منها إلى إنهاء برامجها أو خفضها، بسبب خسارته لأكثر من نصف إيراداته، إلا أن منظمات المجتمع المدني في كوريا الجنوبية

(18) نقلاً عن موقع أراب نك، "الحكومة البريطانية توصي 1.5 مليون شخص بالبقاء في المنازل بسبب كورونا وتهدد بفرض إجراءات أشد"، 23 مارس 2020،

<https://arabic.rt.com/world/1096271-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B4%D8%AF/>

(19) Andrew Blick, "The multiple and profound constitutional implications of Covid-19 In the UK", June 2020, LSE Blogs, <https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/covid19-uk-constitution/>

(20) نصر المجالي، "العمل الخيري سلاح بريطانيا لمواجهة كورونا"، 30 مايو 2020،

<https://elaph.com/Web/News/2020/05/1291109.html>

للاطلاع على معدلات التطوع في المملكة المتحدة خلال كورونا:

<https://www.gov.uk/coronavirus-volunteering>

قد نجحت في محاصرة الوباء بسرعة وفقاً للظروف الجديدة التي طرأت وبشكل مرن، ناهيك عن أن كوريا الجنوبية هي واحدة من الدول القليلة التي لم تحدث فيها عمليات إغلاق أو حظر للتجول، فقد استمر الاقتصاد والتعليم وجميع مجالات الحياة الأخرى دون انقطاع أثناء فترة الوباء، كما شكّلت كوريا الجنوبية أقل الدول في معدل الوفيات (21)، وأكثرها فيما يتعلق بعمل الفحوصات اللازمة والتي كانت أغلبها تُقدم مجاناً. وقد تمت الإضافة إلى "استراتيجية التاء الثلاثية" 3T (الاختبار Testing، العلاج Treatment، والتتبع Traceability) تاء أخرى هي العمل الجماعي Team work، وهو العامل الذي كان بمثابة مفتاح النجاح في سرعة الاستجابة.

ومنذ البداية، كانت الاستراتيجية الحكومية في كوريا الجنوبية تتضمن شراكة المجتمع المدني، ومستويات عديدة من التعاون معه في تصميم وتنفيذ القرارات. ولقد شارك المجتمع المدني في أكثر من مجرد الدفاع عن الدولة في مواجهة الجائحة، ولكنه كان قد استعد أيضاً للمستقبل حتى في أسوأ اللحظات، ليُطرح مثلاً حياً لقيمة التضامن، حيث تم تشكيل ائتلاف هائل وغير مسبوق ضم أكثر من 530 منظمة غير حكومية داخل ائتلاف مدني يدعو إلى تغيير هيكل على مستوى السياسة العامة عن طريق إنشاء لجنة المجتمع المدني لمكافحة الأزمات المجتمعية والاقتصادية الناجمة عن وباء "كورونا" (22).، وهدف هذا التحالف إلى حماية السكان الأكثر ضعفاً عن طريق توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، والصحة العامة، والدعم ومساعدة الاقتصاد بشكل دائم ومستمر Jeong and Kim, 2021 (جيونج وكيم، 2021) (23).

وقد نجحت حملات جمع التبرعات نجاحاً ساحقاً في جمع مبالغ مالية كبيرة مما أسهم في مساعدة السكان المحرومين والسكان الملتزمين بالحجر الصحي. وفي تلك الأثناء، لم تكن الحكومة محتكر الحرب ضد الوباء، فقد شارك كل من المواطنين والمجتمع المدني في هذه الحرب. وهكذا

(21) نقلاً عن موقع بي بي سي عربية، "كيف نجحت كوريا الجنوبية في السيطرة على تداعيات كورونا؟"، 28 أبريل 2020،

<https://www.bbc.com/arabic/51719894>

(22) "أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة"، أخبار الخليج، تقارير ودراسات، أبريل 2020،

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206828>

(23) Bok Gyo Jeong and Sung-Ju Kim, "The Government and Civil Society Collaboration against COVID-19 in South Korea: A Single or Multiple Actor Play?", January 27th, 2021, <https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/npf-2020-0051/html>

تمكنت الحكومة في كوريا الجنوبية من الاستفادة القصوى من قوة وموارد المجتمع المدني. وفي نفس الوقت، كانت الحكومة قد مكّنت هذه الجهات من المشاركة في الكفاح المشترك بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وذلك من خلال سواء توفير الموارد المالية أو تحقيق المزيد من الشراكة.

وبذلك، قدمت كوريا الجنوبية مثلاً جديراً بالذكر للتضامن الداخلي والخارجي، حيث قامت منظمات المجتمع المدني الكبيرة بجمع المبالغ المالية لمساعدة المنظمات الأقل حجماً أو المنكوبة، وعلى الصعيد الوطني، فقد أدى ذلك التعاون الى تعزيز أنشطة المجتمع المدني التي يدعو لها في مختلف المجالات.

رؤية مستقبلية

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في إطار أزمة جائحة "كورونا"، وقد تم عرض الأطر النظرية المتعلقة بهذا الموضوع مع التركيز على مفاهيم الحكم الذاتي والشراكة والتضامن، والتي تعتبر أهم القيم الأساسية المؤثرة على عمل المجتمع المدني وفقاً للقيم الديمقراطية. وحسب الحالات المذكورة بالدراسة، وُجد أن العلاقات بين الدول -أو حكومات الدول- ومنظمات المجتمع المدني لم تُظهر انحرافاً كبيراً عن الممارسات الموجودة من قبل.

• العلاقة بين طبيعة النظام السياسي وكفاءة المجتمع المدني

يشير نموذج كل من "سالومون" و"أنهاير" (Salamon and Ananheir, 1998) (سالامون وآنهائر، 1998) حول مفهوم الأصول الاجتماعية للمجتمع المدني الذي يُسلط الضوء على تجسيد المجتمع المدني في الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على نطاق واسع، خاصة وأن الندية بين الطرفين تحدث داخل الدول ذات النظم الاستبدادية، وهذا ليس بالأمر المفاجئ؛ لأن الأنظمة التي يغلب عليها طابع الاستبداد إما تكون -في أفضل الأحوال- غير قادرة على التعاون مع المجتمع المدني ذي الصلة، أو أن تكون أنشطة منظمات المجتمع المدني فيها تحت القيد الشديد، وخاضعة للرقابة الكاملة أو خاضعة لتوجيهات الدولة التي تحد من استقلالها أو مشاركتها. ويلجأ القادة الحكوميون في بعض الأحيان إلى تقييد أعمال التضامن المدني أو تهديد منظمات المجتمع المدني وأعضائها عن طريق تطبيق عقوبات جنائية عليهم.

وفي هذه الدول، كانت الحكومات تتصرف كأنها الممثل الوحيد، ولذلك فقد فشلت في توجيه إمكانات المجتمع المدني للمساعدة في التغلب على الوباء وتخفيف الآثار الناجمة عنه، مما أدى في النهاية إلى تسييس الأمور داخل مثل تلك الأنظمة الاستبدادية والمستقطبة حتى أثناء محاولة مناقشة أبسط القضايا السياسية وأقلها أهمية نتيجة لوجود تداخل في إدارة الأمور قد تنتهك سيطرة أو هيمنة السلطة داخل الأنظمة السياسية.

ولذلك نجد أن منظمات المجتمع المدني تعاني من محن شديدة للغاية داخل المجتمعات المستقطبة سياسياً. وكما ذكر سابقاً، فيما يتعلق بدولة تركيا -على سبيل المثال- نجد أن منظمات المجتمع المدني كان يتوجب عليها التعامل بحرص شديد وأن تتبعد عن التدخل في الأمور السياسية، وإلا كان يتم قمعها من قبل الحكومة المركزية، والإعلان بعدم قانونية حملات التبرع الخاصة بها، وتقييد استخدامها لمرافق الحكومة المحلية وما إلى ذلك من وسائل القمع كما سبقت الإشارة.

أما دولة المجر، فإن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني جاءت محفوفة بالمخاطر درءاً لانتقاد السياسات الحكومية أو الاختلاف معها علناً. ولذلك، فلا يزال من غير الواضح ما إذا كان المجتمع المدني المستقطب أو الضعيف يعمق الاستبداد السياسي أو أن السياسات الاستبدادية تعزز الانقسامات المجتمعية.

• حتمية بذل الجهود المشتركة لتحقيق النجاح في إدارة الأزمة

بشكل عام، تراوحت ردود أفعال الحكومات تجاه المجتمع المدني بين الرفض والحرمان من الموارد ووضع قيود على الحرية الشخصية وما إلى ذلك. غير أن مظاهر التضامن والتطوع المشجعة كانت قد أظهرت أنه حتى في الدول التي يتم فيها تقييد الأجواء العامة للمشاركة والتضامن الخارجي، فإن منظمات المجتمع المدني اتسمت بالشجاعة والإبداع في ابتكار مبادرات شاركت في التصدي للأزمة خلال الجائحة. وقد نجد لهذا تفسيراً وفقاً لما أشار إليه "فوكو" بأن المقاومة موجودة دائماً حيث توجد قوة Heller, 1996 (هيلر، 1996، ص 78-110)، ولذلك تحتوي السلطة على أفراد منضبطين، وهم أشخاص عقلانيون ومنتجون، يتمتعون بحد أدنى من المقاومة لفرض أي شكل من أشكال الذاتية، ومن ثم تضع الحدود التي يتحرك فيها المجتمع المدني حسب ما يترأى للحكومات أن في تلك الحدود تحقيقاً لمصلحتها وتكريساً لحضورها.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة يمكن أن تتأثر من اتجاهات عديدة، فإننا نجد أنه في الدول التي توجد فيها نظم ديمقراطية تقليدية، فإن استقلال المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني فيها هو أمر محسوم، وكذلك مكانتها في الحكم تكون قائمة على المشاركة (كما هو الحال في المملكة المتحدة)، كما أن جهود تلك المنظمات يتم الاعتراف بها، لما تؤديه من دور هام في المجتمع وفي صياغة وتنفيذ سياساته الاجتماعية، وكذلك في تحسين الممارسات اليومية للقيم الديمقراطية. وكانت النتيجة هي بذل الجهود المشتركة للوقاية من الوباء والتخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عنه. في تلك الدول، دعمت الحكومات منظمات المجتمع المدني، بل وساعدتها على البقاء كمشارك نشط وبنّاء في الأزمة.

• مستقبل منظمات المجتمع المدني بعد الجائحة

تشير أزمة جائحة "كورونا" إلى أن منظمات المجتمع المدني في الديمقراطيات المتقدمة قد واجهت تقليصاً لصالح دولة الرفاهة وتسويق الليبرالية الجديدة ومظاهرها مثل المنافسة على العقود، والامتثال للجهات المانحة للسوق (Eikenberry and Kluver, 2004 and (كينبيري وكلوهر، 2004، ص 132-140)، والحد من روح المبادرة (Sandberg and Petchel, 2020 (ساندبرج وبيتشل، 2020، ص 494-510)، مما قد يشكل تأثيراً خطيراً على كفاءة عمل منظمات المجتمع المدني مستقبلاً.

وتصف عدة دراسات هذه المسألة -مثل دراسات "هاريس" و"زيمر"- كيفية انقسام المجتمع المدني إلى منظمات كبيرة رسمية ومهنية وتسويقية من ناحية، وإلى منظمات مدنية شعبية ومجموعات تطوعية وأنماط لشبكات الأحياء من ناحية أخرى، حيث لم يعد هناك مجالاً كبيراً للتطوع. وقد يتعمق هذا الانقسام بشكل أكبر خلال فترة ما بعد جائحة "كورونا". ومع ذلك، فقد أوضحت هذه الأزمة أن المجتمعات الشعبية والمحلية أكثر مرونة واستجابة في حالة الطوارئ. ومن المدهش أن الجائحة كان لها أثراً إيجابياً في بعض الحالات على العلاقات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، بسبب الحالة التي أعقبت تفشي الجائحة، تم تسليط الضوء على الثغرات القانونية التي تتطلب توضيحاً مثلما حدث في النمسا -كما سبق ذكره- وأدى هذا في النهاية إلى الاعتراف الرسمي بالقطاع غير الربحي. أيضاً حالة المملكة المتحدة أظهرت أن الحكومة تعتبر المجتمع المدني شريكاً جاداً في إدارة أزمة الجائحة. ولا تزال مسألة ما إذا كانت التغييرات التي ظهرت أثناء الأزمة ستترسخ حقاً، وهو

مما قد يؤدي إلى إعادة تقييم العلاقات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، أو ربما -في نهاية المطاف- ستعود العلاقات بين الطرفين إلى ما كانت عليه بعد انتهاء الأزمة (باومان، 2021) (24).

في النهاية، يمكن ذكر عدد من الأمثلة التي قد تبين مدى قدرة المجتمع المدني على الاستجابة للأزمة بطريقة خلاقية ومبتكرة. وقد شهدنا انتشار الأشكال المبتكرة لجمع الأموال، والانتشار السريع والاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع، وانفجار العمل التطوعي، وظهور مستوى غير مسبوق من نشاط المجتمع المدني (الرسمي)، وإحياء وازدهار الشبكات المحلية وشبكات الأحياء السكنية. كما برزت مظاهر جديدة مثل التطوع الرقمي، والجولات المصحوبة بمرشدين عبر الإنترنت، والتبرع بالمكونات الغذائية، ومشاركة المتطوعين، والوجبات الساخنة للجميع، والدعم الشعبي لموظفي النظام الصحي الوطني. ومن المؤكد أن هناك العديد من المصطلحات الجديدة التي يمكن إضافتها إلى هذه القائمة السابقة، وتوضح تلك المظاهر الجديدة قوة وبراعة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على مواجهة التحديات المذهلة التي طرحتها جائحة "كورونا"، وكذلك قدرتها على المرونة والاستجابة للأزمات الطارئة.

(24) Zygmunt Bauman, "Solidarity: A word in search of flesh", May 2013, <https://www.eurozine.com/solidarity-a-word-in-search-of-flesh/>, Accessed February 2021.

قائمة المراجع

- محمد فايز فرحات، "الخبرة الصينية في مواجهة كورونا المستجد: عوامل النجاح وأوجه الفشل والدروس المستفادة"، مركز الإمارات للسياسات، 19 مارس 2020،
<https://epc.ae/ar/topic/chinas-experience-in-confronting-covid-19-factors-of-success-aspects-of-weakness-and-lessons-learned>
- نصر المجالي، "العمل الخيري سلاح بريطانيا لمواجهة كورونا"، 30 مايو 2020،
<https://elaph.com/Web/News/2020/05/1291109.html>
- "أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة"، أخبار الخليج، تقارير ودراسات، أبريل 2020،
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206828>
- Alves, Aquino and Da Costa, Marchesini, "The Collaboration between Governments and Civil Society Organizations in Response to Emergency Situations, 2020, Brazilian Journal of Public Administration, 54 (4), Pp. 92335, <https://doi.org/10.1590/0034761220200168x>
- Anheier, Helmut and Krelv, Gorgi, "Welfare Regimes, Policy Reforms, and Hybridity", American Behavioral Scientist, 2014, 58 (11), Pp. 1395–411.
- Bauman, Zygmunt, "Solidarity: A word in search of flesh", May 2013, <https://www.eurozine.com/solidarity-a-word-in-search-of-flesh/> , Accessed February 2021.
- Boris, Elizabeth and Williams, Rachel, "Nonprofit Advocacy Organizations: Assessing the Definitions, Classifications", and Data, Non Profit and Voluntary sector quarterly, 1998, 27(4), Pp. 488-506.
- Blick, Andrew, "The multiple and profound constitutional implications of Covid-19 in the UK", June 2020, LSE Blogs, <https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/covid19-uk-constitution/>
- Cohen, Jean and Arato, Andrew, Civil Society and Political Theory, Cambridge MA: MIT Press, 1997.
- Della Porta, Donatella, "Building Bridges: Civil Society in Times of Crisis", 2020, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, no. 31, Pp.938-948.

- Eikenberry, Angela and Kluver, Judie, "The Marketization of the Nonprofit Sector: Civil Society at Risk?", *Public Administration Review*, 2004, 64 (2), Pp.132-140, <https://community-wealth.org/sites/clone.community-wealth.org/files/downloads/article-eikenberry.pdf>
- Foley, Michael and Edwards, Bob, "The Paradox of Civil Society", *Journal of Democracy*, 1996, 7 (3), Pp. 38-52.
- Gaventa, John, "Triumph, Deficit or Contestation?: Deepening the "Deepening" Democracy Debate", *IDS Developing Paper*, Institute of Developing Studies, University of Sussex Brighton, 2006, <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/4064/Wp264.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- Giddens, Anthony, *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*, 1998, Cambridge University Press.
- Gronbjerg, Kristen and Smith, Steven, *The Changing Dynamic of Government–Nonprofit Relationships*, 2021, Cambridge: Cambridge University Press.
- Harris, Margaret, "UK Civil Society: Changes and Challenges in the Age of New Public Governance and the Marketized Welfare State", *Non Profit Policy Forum*, 2018, 8 (4), Pp.351-368.
- Jeong, Bok Gyo and Sung-Ju Kim, "The Government and Civil Society Collaboration against COVID-19 in South Korea: A Single or Multiple Actor Play?", January 27 ,2021, [doi/10.1515/npf-2020-0051/html](https://doi.org/10.1515/npf-2020-0051/html)
- Jon Heller, Keven , "Power, Subjectification and Resistance in Foucault", *Substance*, 1996, Vol. 25, No. 1, Issue 79 , Pp. 78-110, <https://www.jstor.org/stable/3685230?seq=1>
- Kamat, Sangeeta , "NGOs and the New Democracy: The False Saviors of International Development", *Harvard International Review*, 25 (1), 2003, P.65.
- Klein, Steven and Lee, Cheol-Sung, "Towards a Dynamic Theory of Civil Society: The Politics of Forward and Backward Infiltration", *Sociological Theory*, March 25, 2019, 37 (1), Pp.62-88.
- Kover, Agnes, "Captured by State and Church: Concerns about Civil Society in Democratic Hungary", 2015, *Nonprofit Policy Forum*, 6 (2), Pp. 187–212, <https://doi.org/10.1515/npf-2014-0010>

- Manji, Feroz and O’Coill, Carl, “The Missionary Position: NGOs and Development in Africa”, *International Affairs*, Royal Institute of International Affairs, 2002, Vol. 78, No. 3, Pp. 567-583 .
- Mosley, Jennifer, “Understanding the Policy Advocacy Involvement of Human Service Nonprofits”, *Social Service Review*, 2010, 84 (1), Pp.54-76.
- Mouffe, Chantal, *On the Political*, 2005, New York: Routledge, Introduction, Pp.3-22.
- Nagam, Adil, “The Four C's of Government Third Sector-Government Relations: Cooperation, Confrontation, Complementarity and Cooptation”, *Non-Profit management and leadership*, 2000, 10 (4), Pp. 375-395.
- Pauly, Raf and De Rynch, Philip,” The relationship between government and civil society: a neo-Gramscian framework for analysis, 2016, <https://biblio.ugent.be/publication/8065871>, Accessed May 2021.
- Read, Benjamin, “Assessing Variation in Civil Society Organizations”, *Comparative Political Studies*, 2008, 41 (9), Pp.1240-1265.
- Rehg, William, “Solidarity and the Common Good: An analytic Framework”, *Journal of Social Philosophy*, 2007, 38 (1), Pp. 7-21.
- Riley, Dilen and Fernandez, Juan, “Beyond Strong and Weak: Rethinking Post dictatorship Civil Societies”, *American Journal of Sociology*, 2014, 120 (2), Pp. 432-503.
- Salamon, Lester and Sokolowski, Wojciech, “Social origins of the Civil Society: An overview”, *Working papers of the Johns Hopkins Comparative Non-profit sector project*, No.38, 1998, Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, <https://www.sociedadennacion.cl/wp-content/uploads/2015/06/Salamon-L.-Sokolowski-W.-Anheier-H.-2000.-Social-Origins-of-Civil-Society.pdf>
- Sandberg , Billie, and Elliott, Erin and Petchel, Shauna, “Investigating the Marketization of the Nonprofit Sector: A Comparative Case Study of Two Nonprofit Organizations”, **International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations**, 2020, vol. 31, Pp. 494–510
- Schmidt, Carl, “Political Existentialism and the Total State”, *Theory and Society*, 1990, Vol.19, No.4, Pp.389-416.

- Sorvoll, Jardar and Bengtsson, Bo, “Autonomy, democracy and solidarity. The defining principles of collaborative civil society”, 2019, https://www.researchgate.net/publication/330855416_Autonomy_democracy_and_solidarity_The_defining_principles_of_collaborative_civil_society_housing_and_some_mechanisms_that_may_challenge_them
- Stigum Gleiss, Marielle and Saether, Elin, “Approaches to Civil Society in Authoritarian States: The Case of China”, 2017, <https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/61225/Revised+manuscript.pdf?sequence=1>, Accessed May 2021.
- Sunata, Ulas and Tosun, Salih, “Assessing the Civil Society’s Role in Refugee Integration in Turkey: NGO-R as a New Typology”, **Journal of Refugee Studies**, 2019, Vol. 32, Issue 4, Pp. 683–703, <https://doi.org/10.1093/jrs/fey047>
- Sutton, Margaret, *Civil Society or Shadow State?: State-NGO Relations in Education*, Charlotte, NC: Information Age Publishing, 2004.
- Suykens, Ben and Dyrnck, Filip and Verchueur, Bram, “Examining the Extent and Coherence of Nonprofit Hybridization toward the Market in a Post-Corporatist Welfare State.”, *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 2020, Vol. 49 (5) Pp.909–30, <https://doi.org/10.1177/0899764020908344>
- Van Til, Jon, **Growing Civil Society: From Nonprofit Sector to Third Space**, Indianapolis, Indiana University Press, 2000.
- Walzer, Michael, “The Civil Society argument”, in: *Dimensions of radical democracy” Pluralism and Citizenship*, Chantal Mouffe (Editor), 1992, Community London: Verso, Pp.89-107.
- Xu, Bin, “The Politics of Compassion: The Sichuan Earthquake and the Civic Engagement in China”, *China Review International*, 2016, Vol. 23, No.3, Pp. 314-317.
- Young, Dennis R. , “Alternative Models of Government-Nonprofit Sector Relations: Theoretical and International Perspectives”, *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*, March 1st, 2000, 29 (1), Pp.149-172.
- Zimmer, Annette, “Corporatism Revisited—The Legacy of History and the German Nonprofit Sector”, **International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations**, 1999, volume 10 (1), Pp.37–49.